



الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطية



اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه

تقرير خاص عن الوضع في وادي الأردن

من إعداد المقررين

شتيفان شينناخ (النمسا)

مونغي شريف (تونس)

وأنطونيا بارفانوفا (البرلمان الأوروبي)

فهرس المحتويات

الصفحة

3.....مشروع التوصيات

9.....بيان توضيحي

أولاً- مشروع التوصيات

إن اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه،

- إذ تراعي كون كافة دول الشرق الأوسط تقريباً تستهلك من المياه أكثر من معدلات تجدد مواردها،
(أ) حيث أن شحة المياه هي من المواضيع الملحة في وادي الأردن؛
(ب) حيث أن كمية كبيرة من المياه في المنطقة تستخرج من المياه الجوفية، وأن الروافد قد جفت في معظم الأحيان، ويعتبر التلوث مشكلة صعبة تعاني منها الأنهر الجارية المتبقية، وأن مستوى البحر الميت ينخفض بوتيرة مقلقة سنوياً؛
(ج) حيث أن تغيّر المناخ سيؤدي على الأرجح إلى مزيد من الجفاف وشحة المياه في المنطقة.
- إذ تراعي معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، التي تمّ التوقيع عليها في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994 في وادي عربة،
(أ) حيث أن الطرفين وافقا على الإعتراف المتبادل بحقهما في توزيع عادل لمياه نهري الأردن واليرموك وللمياه الجوفية في عربه/عرفه، وذلك بموجب مبادئ وكمية ونوعية مقبولة متفق عليها؛
(ب) حيث أن الطرفين، إعتراضاً منهما بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكل المياه ويكون موضوع المياه يمكن أن يشكل قاعدة للتقدّم في التعاون الثنائي، يتعهدان معا بأن يضمننا أن إدارة الموارد المائية وتنميتها لن تسيء بأي شكل من الأشكال إلى الموارد المائية في أي من الطرفين؛
(ج) حيث أن الطرفين اعترفا بأن الموارد المائية غير كافية لتلبية احتياجاتهما. لذا يجب توفير المزيد من المياه للاستخدام في الدولتين عبر وسائل متنوعة، بما في ذلك مشاريع التعاون الإقليمي والدولي.
- إذ تراعي إستراتيجية الأردن في مجال المياه لفترة 2008-2022 وعنوانها "المياه من أجل الحياة"،
(أ) حيث أن مستويات المياه الجوفية قد تراجعت بشكل جذري مما يبيّن أن استغلال المياه الجوفية في الماضي لم يكن مستداماً؛
(ب) حيث أن التنمية الاقتصادية في العقدين الماضيين قد خلّفت ضغوطات اقتصادية على نوعية موارد المياه الجوفية والسطحية؛
(ج) حيث أنه، في عام 2022، سيكون تحويل مياه خزان ديزي وقناة البحر الأحمر-البحر الميت قيد التشغيل.
- إذ تراعي الإتفاق الموقت الإسرائيلي الفلسطيني حول الضفة الغربية وقطاع غزة (إتفاق أوسلو الثاني)، الذي تمّ التوقيع عليه في 28 أيلول/سبتمبر 1995 في العاصمة واشنطن، لا سيما المرفق الثالث منه، المادة 40 (مياه الشرب ومياه الصرف)،
(أ) حيث أن إسرائيل تعترف بحقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية. وسوف تكون هذه الحقوق موضع تفاوض في مفاوضات الوضع النهائي وتُسوّى في إتفاق الوضع النهائي المتصل بموارد المياه المختلفة؛
(ب) حيث أن الطرفين يعترفان بضرورة تطوير مصادر إضافية من المياه للاستخدامات المختلفة؛

(ج) حيث أن الطرفين، فيما هما يحترمان سلطات كل طرف ومسؤولياته في مجال مياه الشرب ومياه الصرف، يوافقان على التنسيق في إدارة موارد ومنظومة مياه الشرب ومياه الصرف في الضفة الغربية خلال الفترة الإنتقالية، وذلك وفق المبادئ التالية:

1- الحفاظ على الكميات الحالية لاستخدام الموارد، مع الأخذ بعين الإعتبار بكميات المياه الإضافية للفلسطينيين من المخزون الجوفي الشرقي وغيره من منابع المياه المثق عليها في الضفة الغربية، كما وردت تفاصيل هذا الأمر في هذه المادة.

2- الحؤول دون تدهور نوعية موارد المياه.

3- إستخدام موارد المياه بشكل يضمن الإستخدام المستدام في المستقبل، كما ونوعا.

4- تكييف استخدام الموارد وفق الظروف المختلفة المناخية والمائية.

5- إتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تحول دون الإساءة إلى الموارد المائية، بما في ذلك تلك المستخدمة من جانب الطرف الآخر.

6- معالجة وإعادة استخدام والتخلص السليم من مياه الصرف في المنازل والمدن والصناعة والزراعة.

7- تشغيل منظومات مياه الشرب ومياه الصرف والحفاظ عليها وتنميتها بشكل منسق، كما ورد في هذه المادة.

8- على كل طرف أن يتخذ التدابير الضرورية للحؤول دون حدوث أي ضرر لمنظومتى مياه الشرب ومياه الصرف في المناطق المعنية.

9- على كل طرف أن يضمن أن أحكام هذه المادة ستطبق على كافة الموارد والمنظومات في المناطق المعنية، بما في ذلك الخاضعة لتشغيل القطاع الخاص أو ملكيته.

- إذ تراعي إتفاقية الأمم المتحدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجري المائية الدولية، المعتمدة في الأمم المتحدة في 21 أيار/مايو 1997، والتي عملت على صياغتها لجنة القانون الدولي، وصدقت عليها 16 دولة ولكنها لا تزال تحتاج حتى الآن إلى تصديق 35 دولة لكي يبدأ نفاذها،

(أ) حيث أنه على دول المجري المائية أن تستخدم المجري المائية الدولية التي تعبر أراضيها بطريقة منصفة ومعقولة؛

(ب) حيث أنه على دول المجري المائية أن تتخذ، عند استخدامها لمجرى مائي دولي يعبر أراضيها، كافة التدابير الملائمة للحؤول دون التسبب بضرر جسيم للمجرى عند عبوره دولة أخرى؛

(ج) حيث أنه على دول المجري المائية أن تتعاون مع بعضها البعض على أساس المساواة في السيادة وسلامة الأراضي والمنافع المشتركة والنوايا الطيبة بغية الوصول إلى أفضل مستوى من الإستخدام والحماية الملائمة للمجرى المائي الدولي.

- إذ تراعي قواعد هلسنكي بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية التي نشرتها رابطة القانون الدولي في عام 1966 والتي تعكس معايير الأعراف الدولية الخاصة باستخدام منظومات المياه العابرة للحدود وكذلك لإتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997،

(أ) حيث أن نظرية السيادة المحدودة على الأراضي التي تشدد على "الحصة المعقولة والمنصفة لإستعمال منفعي لمياه حوض صرف دولي" تحتاج إلى تعريف أفضل لعبارة "معقولة" (المادة الرابعة من قواعد هلسنكي)؛

(ب) حيث أن قواعد هلسنكي وإتفاقية الأمم المتحدة لم توضحًا ما إن كان مبدأ "منع حدوث ضرر ملموس أو جسيم" يعني من دون لبس أنه يجوز لدولة أن تستخدم نظام مجرى مائي دولي فقط بشكل لا يسبب آثار ضارة على دولة أخرى وعلى سكانها.

- إذ تراعي إتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، الموقع عليها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1972 في باريس،

(أ) حيث أن اندثار أو زوال أي بند من التراث الثقافي أو الطبيعي يؤلفان إفقارا ضارا لتراث جميع شعوب العالم؛

(ب) حيث أنه يجب اعتبار المواقع على أنها "تراث ثقافي"، وهي أعمال الإنسان أو أعمال مشتركة بين الطبيعة والإنسان، وكذلك المناطق التي فيها مواقع أثرية لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية والجمالية والإثنولوجية والأنثروبولوجية؛

(ج) يعني "التراث الطبيعي" المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي؛

(د) حيث أن إدراج أي ملكية على قائمة التراث الثقافي العالمي يستلزم موافقة الدولة المعنية.

- إذ تراعي رسالة نائبة رئيس البرلمان الأوروبي السيدة رودى كراتسا-تساغاروبولو التي أرسلتها إلى المكتب الموسّع للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية تطالب فيها مناقشة الجمعية لموضوع إدراج وادي الأردن على قائمة اليونسكو للتراث العالمي؛

- إذ تراعي بعثة تقصي الحقائق المؤلفة من رئيس اللجنة السيد شتيفان شينناخ ونائبة الرئيس السيدة أنطونيا بارفانوا إلى وادي نهر الأردن من 29 كانون الثاني/يناير حتى الأول من شباط/فبراير 2010 وإذ تولي اعتبارا لتقرير البعثة المرفق على هذا التقرير الخاص،

(أ) حيث أن الموقف الإسرائيلي، كما ورد في الوثيقة "مسألة المياه بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية" الصادرة عن سلطة المياه الإسرائيلية، قد أحيط علما به خلال اجتماع مع ممثلين عن سلطة المياه ووزارة الشؤون الخارجية ومنسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي COGAT عند جسر الملك حسين/اللنبي؛

(ب) حيث أن الموقف الفلسطيني قد أحيط أيضا علما به في اجتماع مع ممثلي وحدة دعم المفاوضات NSU في أريحا؛

(ج) حيث أنه وفق الموقف الأردني، بالكاد تجري المياه في نهر الأردن، من جهة بسبب الإفراط في الحفر واستخراج المياه الجوفية وبسبب الإرتفاع المستمر للطلب على المياه لأغراض الإستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي والسياحي، ومن جهة أخرى، بسبب معاهدة عربيه للسلام التي تغض النظر عن كمية الأمطار التي تهطل في إسرائيل وتعطيها ضمانات مائية على حساب الأردن؛

(د) حيث أن الأردن يعالج أكثر من 60% من مياه الصرف الصحي وإسرائيل بدورها 70%.

- إذ تراعي تقرير البنك الدولي المعنون "تقدير القيود على تنمية قطاع المياه الفلسطيني" الصادر في نيسان/أبريل 2009،

- (أ) حيث أن للفلسطينيين إمكانية الوصول فقط إلى خمس موارد المخزون الجوفي في الجبال؛
(ب) حيث أن استهلاك المياه للفرد الواحد من السكان الفلسطينيين يستمر في التراجع وهناك نقص حقيقي للمياه؛
(ج) حيث أن تزويد المنازل بالمياه يبقى متقلبا ومتقطعا جدا، مع بعض التحسينات الطفيفة نسبيا منذ أوصلو. ويبقى التزويد الإسمي للمياه إلى ربع السكان المتصلين بشبكة المياه أقل من 50 لترا يوميا للفرد الواحد مع بعض الأجزاء من الشبكة التي تؤمن كميات قليلة جديدة تصل إلى 10-15 لترا يوميا للفرد الواحد، مما يُعتبر على مستوى عتبة تزويد المياه أو أدنى منها كما اعتمدها وكالات الإستجابة للكوارث الإنسانية من أجل تفادي تفشي الأوبئة؛
(د) حيث أن تقدماً صغيراً أُحرز في مجال جمع مياه الصرف ومعالجتها، مع انعكاسات بيئية سلبية للموضوع؛
(هـ) حيث أن استخراج الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية قد تراجع كثيرا مقارنة مع المستويات الأساسية المعترف بها في أوصلو؛
(و) حيث أن لجنة المياه المشتركة لا تعمل كمؤسسة إدارة "مشتركة" للموارد بسبب تباينات جوهرية من حيث السلطات والقدرات والمعلومات والمصالح، مما يحول دون تطوير منهج توافقي لحل نزاعات إدارة المياه.

- إذ تراعي تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "مياه عكرة- إنكار وصول الفلسطينيين المنصف إلى المياه" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2009،

- (أ) حيث أن استهلاك الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقارب الـ 70 لترا يوميا للفرد الواحد، وهو لا يصل إلى الـ 100 لتر يوميا للفرد الواحد كما أوصت بذلك منظمة الصحة العالمية، فيما الإستهلاك اليومي في إسرائيل للفرد الواحد يصل إلى حوالي 300 لتر أي تقريبا أربعة أضعاف الإستهلاك الفلسطيني؛
(ب) حيث أن السور/الجدار الممتد على 700 كلم وتقوم إسرائيل ببنائه منذ عام 2002 قد خفّض إمكانية وصول الفلسطينيين إلى المياه في الضفة الغربية؛
(ج) حيث أنه إضافة إلى السور/الجدار، ينتشر 500 حاجز عسكري وبوابات وحواجز من نوع آخر مثل كتل الإسمنت والسواتر الترابية والبوابات، مما يعيق وصول الفلسطينيين إلى الطرق في الضفة الغربية؛
(د) حيث أن عدم قدرة سلطة المياه الفلسطينية على تلبية احتياجات المواطنين قد زعزت بشكل كبير من سلطتها وهيبتها، وبالتالي ضعفت من قدرتها على مواجهة وإيقاف ممارسات طويلة العهد وأضعفت شبكة المياه بما في ذلك سرقة المياه عبر قنوات غير مشروعة واستخراجها دون ترخيص، ومجارير الصرف الصحي والنفايات الصلبة غير الملائمة مما يلوث موارد مياه الشرب.

- إذ تراعي أنشطة المنظمات غير الحكومية مثل أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط التي تجمع بين بيئيين أردنيين وفلسطينيين وإسرائيليين، وهدفها الرئيسي هو تعزيز جهود التعاون من أجل حماية التراث البيئي المشترك.

1- تحت كافة الأطراف المعنية، لا سيما إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن، ولكن أيضا لبنان وسوريا، على إيجاد حل مشترك لأكثر المشاكل إلحاحاً والقائمة في وادي نهر الأردن، ألا وهي التوزيع العادل للمياه بشكل يحترم احتياجات كافة سكان المنطقة وتأمين بيئة صحية ومحمية للأجيال المقبلة؛

2- تشدد على أن حل مسألة المياه في غاية الأهمية للسلام والأمن والإستقرار في المنطقة؛

3- تشدد على أنه في حين أن لإسرائيل مصلحة في الحصول على تزود يمكن التعويل عليه من المياه الجوفية العابرة للحدود، إلا أن موارد المياه بكميات كافية هي من الشروط الأساسية لدولة فلسطينية قابلة للعيش في المستقبل؛

4- تعتبر أنه على إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا أن تتفقا على بيانات مشتركة خاصة بالمياه المتوافرة والتوزيع وكذلك البيانات الديموغرافية كنقطة إنطلاق لمزيد من المفاوضات لا سيما وأن الطرفين وكذلك التقارير الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة العفو الدولية قد أبرزت حتى الآن تبايناً في الأرقام بين الجهتين؛

5- تناشد إسرائيل كي تباشر التفاوض من أجل اتفاق جديد حول مياه الشرب والصرف وألا تترك المسألة رهنا بصفقة شاملة إذ أن الإتفاق الموقت (أوسلو الثاني) من عام 1995 كان صالحاً لخمس سنوات فقط ولا يمكن أن يشكل أساساً الآن نظراً لأن عدد السكان في الطرفين، لدى إسرائيل والفلسطينيين قد تغير بشكل جوهري، كما تغير منسوب هطول الأمطار والتكنولوجيات المتوافرة في مجال استعمال وإعادة استعمال المياه؛

6- تحت حكومات البلدان الموجودة على ضفاف نهر الأردن وروافده كي تضمن وتحسن كل بدورها مجرى النهر ونوعية المياه فيه وأن تسعى جاهدة لإيجاد سبل التخفيف من حدة التلوث في مياهه؛

7- ترحب بالتطبيق المتزايد للتكنولوجيات المتقدمة في مجال معالجة مياه الصرف والمجارير من أجل إعادة استعمالها في الزراعة، لا سيما من جانب إسرائيل، وتدعو إسرائيل إلى أن تشاطر هذه المعارف مع بلدان أخرى في المنطقة؛

8- تناشد المؤسسات الدولية المانحة لتضاعف جهودها في توفير الدعم المالي والتقني لمشاريع تهدف إلى تحسين التزود بالمياه بشكل عام في المنطقة وكذلك بناء مصانع لتنقية المياه وصيانة شبكات المياه؛

9- تحت إسرائيل على أن تخفف بشدة من الأعباء الإدارية بغية تيسير عملية الحفر عن آبار جديدة وبناء معامل لمعالجة مياه الصرف في الأراضي الفلسطينية؛

10- تشجع على الإستخدام المتزايد للتكنولوجيات غير المؤذية للبيئة والمستدامة مثل الطاقة الشمسية التي يمكن أن تشكل مصدراً للطاقة في محطات تحلية مياه البحر، وذلك بغية ضمان ألا تستنفد البيئة بشكل مفرط وبغية تخفيض الأثر الممكن للجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية التي تشهد حالياً ازدياداً في كثافتها، وليس أقله بسبب تغير المناخ؛

11- تناشد إسرائيل والأردن كي تحترم المرفق الرابع من إتفاق السلام بينهما احتراماً كاملاً، وفيه ضمن جملة أمور، دعوة إلى إعادة تأهيل نهر الأردن بيئياً وإلى حماية بيئية لموارد المياه في البحر الميت؛

12- تشجع الأردن في جهوده من أجل تحقيق مشروع البحر الأحمر-البحر الميت مما يضمن إمكانية تفادي الإنعكاسات البيئية السلبية المحتملة؛

13- تناشد كافة الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية متوسطة على التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجري المائية الدولية لعام 1997 كي تدخل أخيراً حيز التنفيذ؛

14- تشجع الدول المجاورة لوادي نهر الأردن على أن تعمل لدى اليونيسكو من أجل الإعتراف بثرواتها الثقافية والطبيعية كتراث ثقافي عالمي وذلك من أجل الحفاظ على هذه المنطقة الفريدة من نوعها وحمايتها؛

(أ) لأن وادي الأردن، وهو مهد الديانات السماوية الثلاث أي اليهودية والمسيحية والإسلام، يمتلك مجموعة متنوعة من المواقع الميثولوجية والأثرية والتاريخية مثل جبل نيبو، كهوف قمران، مكان عمادة يسوع المسيح وقلعة الكرك الإسلامية، وأقدم مدينة في العالم وهي أريحا والمدينة الأكثر رواجاً في الأدب وهي القدس. مما يجعله جديراً بأن يُصنّف "تراثاً ثقافياً"؛

(ب) لأن البحر الميت، وهو أدنى مكان على وجه الأرض إذ أنه على 422 متراً تحت سطح المياه، هو أكثر الأماكن ملوحة في العالم إذ تصل نسبة الملوحة فيه إلى 33.7% وله منظومة إيكولوجية فريدة من نوعها في العالم لذا يجب اعتباره "تراثاً طبيعياً" كما هي الحال بالنسبة لوادي نهر الأردن من حيث التنوع الحيواني والنباتي فيه.

ثانياً- بيان توضيحي

• مقدمة:

طبقاً لما ورد في تقرير الأمم المتحدة لعام 2006 حول التنمية البشرية، "فإن كميات المياه المتوافرة في العالم تكفي وتزيد عن الحاجة للاستخدام في المنازل والزراعة والصناعة... أما ما يتردد عن شحة المياه فهو ناتج عن عمليات سياسية ومؤسسية، تسبب الأضرار للفقراء."

والواقع هو إن استهلاك المياه في كافة دول الشرق الأوسط يفوق بكثير معدلات التجدد الطبيعي لموارد المياه في المنطقة. إلا أن شحة المياه ليست مجرد مشكلة نقص بقدر ما هي مشكلة توزيع عادل للموارد المائية المتاحة، واستهلاكها الرشيد بما يتلاءم واحتياجات المنطقة ومناخها وشعبها. وبالرغم من أن قضية المياه يمكن أن تشكل مصدراً محتملاً للجدل والتوتر، إلا أنها يمكن أن تشكل أيضاً أساساً للتفاهم والتعاون.

ظلت مسألة توفير المياه على مدى ستين عاماً واحدة من المشاكل الساخنة للدول المجاورة لوادي الأردن: إسرائيل وسوريا، والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك أن نهر الأردن يُعدّ الخزان الرئيسي للمياه لكافة الدول المجاورة، حيث ينبع نهر الأردن في كل من سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. وبالنسبة للبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، تشكل تلك المناطق أهم مصدر لمياه الشرب.

• وادي الأردن والمنظومة الإيكولوجية في الشرق الأوسط:

1- منطقة وادي الأردن

تمتد منطقة وادي الأردن التي تشكل 30% من مساحة الضفة الغربية في الأراضي الفلسطينية من البحر الميت في الجنوب وحتى بيسان في الشمال، ومن نهر الأردن شرقاً حتى تلال الضفة الغربية. وتبلغ المساحة الكلية للوادي 2400 كم مربع، منها 1200 خاضعة لسيطرة المستوطنات الإسرائيلية. وتم ضمّ 46% من الأراضي كمناطق احتلال عسكري، ويمكن للفلسطينيين الوصول إلى 4% فقط من الوادي لأغراض الزراعة والسكن. ووفق المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، يعيش في وادي الأردن 53 ألف نسمة¹. وبصورة موسمية، يتردد على المنطقة عدد أكبر من الفلسطينيين من سكان المناطق الجبلية في غرب الوادي إما لزراعة حقولهم أو لرعي الماشية في المنطقة. وتتركز حالياً معظم المستوطنات حول أريحا وفي 24 بلدة وقرية تابعة للبدو.

ويعتبر وادي الأردن موطناً لتنوع مذهل من الثروة النباتية والحيوانية. ويُعزى هذا التنوع جزئياً إلى موقعه بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، إذ يقع وادي الأردن على أهم ممرات هجرة الطيور وتدعمه مجموعة متنوعة من الموائل مثل الضفاف والأهوار والمروج والمستنقعات ذات الأشجار المنخفضة والصحراء القاحلة. كما تعيش فيه أنواع كثيرة من الحيوانات في الجبال المحيطة بالبحر الميت. ويمكن لرؤاد الجبال أن يشاهدوا الجمال والوعلة والأرانب وأبناء أوى والثعالب وحتى الفهود. وتعيش مئات من أنواع العصافير في المنطقة أيضاً. وقامت إسرائيل والأردن معاً بإنشاء محميات طبيعية في المناطق المحيطة بالبحر الميت².

وكان دلتنا نهر الأردن في الماضي من الأدغال الحقيقية فيه ورق البردي وأشجار النخيل. ووصف فلافيوس جوزيفوس يوماً أريحا "على أنها أكثر بقعة خصوبة في يهودا". وفي العصرين الروماني والبيزنطي، كانت وادي الأردن السفلي غنياً بقصب

¹ هذا يشتمل على كافة القرى في مقاطعة أريحا، مع بعض القرى التابعة لمقاطعة طوباس ونابلس، باستثناء مدينة نابلس بحد ذاتها، أنظر أيضاً: <http://peacenow.org/entries/archives5214>

² أنظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Dead_Sea#Fauna_and_flora

السكر والحناء والتين الجميز. ومن أثنى المنتجات التي كانت تنتجها أريحا النسخ من شجرة البلسم الذي كان يمكن تحويله إلى عطر. إلا أنه بحلول القرن التاسع عشر، كانت خصوبة أريحا قد زالت تماماً³.

ويأتي التصحر، وهو أقصى حالات تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه الرطبة الجافة، نتيجة لفقدان الثروة النباتية أو رطوبة التربة من جراء أفعال الإنسان وهو يتأثر بالتغيرات المناخية. أما في حالة وادي الأردن، فيُعزى ذلك إلى نقص عام في المياه إضافة إلى مستوى عال أحياناً من ملوحة مياه الري والتربة مما يصعب زراعة المحاصيل ويفسح في المجال أمام مزيد من التصحر. وحيال هذه الخلفية من تغير المناخ، صار إيجاد حل لهذه المسألة أمراً ملحاً منذ فترة طويلة⁴.

2- منطقة نهر الأردن

ويتميز وادي الأردن بطبيعة جيولوجية وجغرافية خاصة به لكونه أحد الأغوار التي تمتد من سوريا حتى البحر الميت. وتعتمد منظومة المياه السطحية الرئيسية في الشرق الأوسط على نهر الأردن ورافده، نهر اليرموك (الآتي من سوريا). وفي نهر الأردن منطقة التجمع والنقل للمياه التي تقد إليه من المنابع الرئيسية في جنوب لبنان، ثم تتواصل عبر بحيرة طبرية (في إسرائيل) وحتى البحر الميت. وبذلك يغطي مكان استجماع المياه لنهر الأردن أجزاءً من لبنان وسوريا وإسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية. وفي الوقت الراهن، تستغل إسرائيل الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن، في حين تستهلك سوريا والأردن معظم مياه نهر اليرموك.

ويعتبر وادي الأردن من المنظومات المائية الـ 261 العابرة للحدود في العالم ومنها 19، من بينها نهر الأردن، له أكثر من خمس دول مجاورة على ضفافه. وكما هي الحال في معظم الحالات الدولية، تجد الدول الواقعة على منبع النهر نفسها في موقع قوة مقارنة مع تلك التي تكون على المصب، كما هي حال نهر الأردن هنا. وبالرغم من امتداد النهر على 230 كلم فقط ووجود إسرائيل نسبياً على المصب، يبدو أن الأراضي الفلسطينية والأردن هي من أهم مصادر المياه السطحية في المنطقة.

ونظراً لقلة الموارد المائية السطحية الناجمة مثلاً عن ذوبان الثلوج، تلجأ دول منطقة الشرق الأوسط إلى استخراج كميات كبيرة من المياه الموجودة تحت سطح الأرض (المعروفة بالمياه الجوفية) حيث بلغت حصة المياه الجوفية في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ثلثي كميات المياه المستهلكة في تلك الدول. في حين توجد بعض خزانات المياه الجوفية داخل حدود الدول أو في الأراضي الفلسطينية، كما هي الحال في أماكن شاسعة من الأردن والشريط الساحلي الإسرائيلي. إلا أن خزانات جوفية أخرى تمتد على مناطق الحدود الوطنية مثل موارد المياه الجوفية التي تغذي الضفة الغربية (الأراضي الفلسطينية) وتتدفق نحو إسرائيل (الخزان الجبلي) أو "خزان ديزي" في جنوب الأردن الذي تتقاسمه كل من الأردن والسعودية. ويقول "غيدون برومبيرج" من منظمة "أصدقاء الأرض"، إن كافة الأنهر إما قد جفت وإما تحولت إلى قنوات لصب مياه الصرف الصحي، باستثناء نهر الأردن. ووفق هذه المنظمة غير الحكومية، لم يسلم النهر من تحويل أكثر من 90% من مياهه العذبة، إضافة إلى صب كميات كبيرة من المجاري غير المعالجة فيه، مما يهدد بإحداث أضرار جسيمة في وادي نهر الأردن. وقامت كل من إسرائيل والأردن وسوريا بتحويل مجرى المياه عند المنبع لأغراض الاستخدام المنزلي والزراعي، تاركة كميات قليلة من المياه العذبة القيمة تجري فيه وتغذي المنظومة الإيكولوجية التي كانت في ما مضى غنية. وفي الشمال، أدى الاستغلال المفرط لروافد نهر الأردن خلال نصف قرن من الزمان إلى تراجع معدل كمية المياه الوافدة إلى النهر إلى أقل من عُشر ما كانت عليه في الماضي. أما في الجنوب، فتقوم الصناعات الكيميائية بسحب مياه نهر الأردن الغنية بالعناصر المعدنية. وكل ما تبقى هو مياه ملوثة ومليئة بالنفايات. وبلغ التلوث فيها مستوى بالغ الخطورة. ويقول محمد سعيد الحميدي، الرئيس السابق لوكالة شؤون البيئة في السلطة الفلسطينية: "تحتوي مياه الشرب على معدلات مرتفعة جداً من " بكتريا الإيمعاء "E. coli".

ومما زاد بشكل رئيسي من انقطاع مجاري المياه في نهر الأردن بناء إسرائيل لمحطة المياه الوطنية، التي تم إقرارها في عام 1956 وأنجزت في عام 1964 وتغذيها المياه من بحيرة طبرية وبحيرة حولا ومن خلال بناء قناة الملك عبدالله، التي بُنيت ووسّعت بين 1959 و1987 ومصدر المياه الرئيسي لها في الأردن هو نهر اليرموك. وتضمن معاهدة السلام الإسرائيلية

³ أنظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Dead_Sea

⁴ أنظر: <http://en.wikipedia.org/wiki/Desertification>

الأردنية لإسرائيل كمية محدّدة من المياه (مثلاً 25 مليون متر مكعب سنوياً من نهر اليرموك) مرتكزة إلى بيانات خطة جونستون لعام 1955 (خطة المياه الموحّدة لوادي الأردن).

وفي اتفاق أوسلو الثاني في عام 1995 نقطة ضعف جسيمة في ما يخصّ الوضع الهيدرولوجي لنهر الأردن: مع أنه يشير إلى قيام إسرائيل بشكل عام باستخراج المياه الجوفية، إلا أنه يتجاهل كلياً استخراج إسرائيل لمياه نهر الأردن، ولا يحدّد حصصاً معينة لاستخراج المياه الجوفية في المستقبل أو يؤجّل هذه المسألة إلى مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. ونتيجة لذلك، انتقلت مسألة المياه من كونها في "أدنى سلم الأولويات السياسية" لتحتلّ "صدارتها". واليوم، تحوّل نهر الأردن من نهر جارف في السابق إلى غدير تعيس وملوث لا يحمل إلا إسماً تاريخياً ولا يزود البحر الميت بالمياه.

3- البحر الميت

يُعتبر حوض البحر الميت، الواقع في وادي الشرخ الكبير، منظومة إيكولوجية لا مثيل لها في العالم. إذ يقع على 422 متراً تحت سطح المياه وهو بمثابة البحيرة الموجودة على أدنى مستوى من العالم. وتبلغ نسبة الملوحة فيه 33.7% مما يجعله الجسم المائي الأكثر ملوحة في العالم، ويوازي تركّز الملوحة في البحر الميت عشرة أضعاف نسبة الملوحة في البحر الأبيض المتوسط.

وبالرغم من فرادته، ما من خطة إنمائية متكاملة لحوضه. بل أن قطاعات تنافسية، مثل صناعة استخراج المعادن وتزويد المياه والسياحة والزراعة المحلية والتنمية الحضرية تستغلّ موارد البحر الميت من دون النظر في قدرات المنطقة الطبيعية. وخلال السنين الأربعين الماضية، انخفض مستوى البحر الميت لأكثر من 25 متراً، وهو حالياً ينخفض في كل عام متراً واحداً. كما أن مساحته تتقلّص، ففيما كان طولها في بداية القرن الماضي 75 كلم، صار اليوم 55 كلم. ويُعزى هذا الأمر إلى استخراج إسرائيل والأردن وسوريا للمياه من منبع نهري الأردن واليرموك وكذلك لأنشطة إسرائيل والأردن في صناعة استخراج المعادن عند الحوض الجنوبي للبحر الميت. ونتيجة لذلك، يبدو أن إسرائيل مسؤولة بنسبة 75% عن انخفاض مستوى البحر فيما الأردن مسؤولة عن 25% منه.

ويقول إيلي راز، وهو عالم إسرائيلي في الجيولوجيا وعلم الأحياء الطبيعية وخبير في شؤون البحر الميت، إن "مشاكل البحر الميت هي جميعاً من صنع الإنسان". ومن آثار الانخفاض السريع في منسوب المياه تبرز الفجوات الجوفية التي تتكوّن في قعر البحر الجاف. وتتسرّب المياه الجوفية عبر طبقات الرسوب الملحية في التربة فتزيجها مما يؤدي إلى تكوّن فجوات لا يمكن رؤيتها من سطح البحر، إلى أن تنشق الأرض وتظهر الفجوة بعد اتساعها. فيؤدي هذا الأمر في بعض الأحيان إلى غوص أشجار النخيل في عمق الأرض أو مستجمعات مياه صغيرة أو حتى الإنسان.

ويزداد الوضع سوءاً مع وجود المصانع الكيميائية في جنوب البحر الميت إذ يبلغ حجم أحواضها الضخمة المخصّصة للتبخّر ما يربو على ثلث إجمالي مساحة البحيرة. وهي تستعمل تلك الأحواض المسطحة لاستغلال الملح واليوتاسيوم والمغنيسيوم والفوسفور والبروم وغيرها من العناصر الكيميائية. ويعد هذا الأسلوب البسيط في استخراج العناصر الطبيعية الأقل كلفة إذ كل ما يجب القيام به هو ترك المياه تتدقّق في تلك الأحواض والتريث ريثما تتبخّر بتأثير شمس الصحراء.

يتعيّن على الأسرة الدولية من جهة، أن تدعم التعاون الإقليمي بما في ذلك إشراك السلطة الفلسطينية مشاركة كاملة في المناقشات حول حوض البحر الميت، ومن جهة أخرى، أن تضمن أن كافة الأموال المقدّمة من الجهات المانحة الدولية مشروطة بالتزامات من أجل التنمية المستدامة وبأن الوضع لن يزداد تدهوراً في البحر الميت.

4- بحيرة حولا وبحيرة طبرية

في عام 1951، كانت منطقة بحيرة حولا في إسرائيل على درجة عالية من الرطوبة إلى حد أنه كان يجب إجراء عمليات تجفيف لها لكي تصبح صالحة للزراعة⁵. وكانت بحيرة طبرية ونهر الأردن مصدرين كافيين للمياه العذبة، وكان الفائض من المياه آنذاك يتدفق من الأبار إلى الحدود الإسرائيلية. أما الآن فلا يمكن اعتبار روافد نهر الأردن إلا بمثابة المجاري.

حتى أن بحيرة طبرية، وهي أكبر خزان للمياه العذبة في المنطقة، قد تقلصت مساحتها بعد سلسلة من فترات الجفاف. وأصبحت ضفتها محاطة بشريط رملي كان في الأساس جزءاً من قاع البحيرة. وبعد عقود من الإفراط في ضخ المياه، تراجعت كميات المياه في منبع نهر الأردن إلى ما لا يتجاوز عُشر الكميات الأصلية من المياه، فيما يواصل قطاع الصناعة الكيميائية في الجنوب سحب المياه الغنية بالمعادن.

• آثار النزاع على إدارة المياه

1- على الصعيد الإقليمي:

بالنسبة لإسرائيل، تعتبر حالياً هذه المصادر من أهم مصادر المياه الخمسة (تقريباً 2.000 مليون متر مكعب سنوياً) وهي المياه الجوفية⁶ وحصتها من نهر الأردن والمياه السطحية والمياه المُعاد تدويرها والمياه المحلاة. ووفق الوزارة الإسرائيلية لحماية البيئة، يبقى لدى إسرائيل عجز تراكمي يبلغ تقريباً 1.500 مليون متر مكعب، وهو رقم يوازي استهلاك دولة في سنة واحدة، مقارنة مع متوسط النسبة السنوية لإعادة تجديد أهم الخزانات الجوفية. إضافة إلى ذلك، تزداد شحة المياه سوءاً مع تدهور نوعية الموارد المائية بسبب الإحتياجات الديموغرافية والصناعية والزراعية. وفي مسح أجراه الصندوق الوطني اليهودي JNF في عام 2006، حدد سببين أساسيين لشحة المياه التي تعاني منها إسرائيل وهما الجفاف والإستهلاك المفرط (في إسرائيل، يصل مستوى الإستهلاك المنزلي للمياه إلى المستويات الأوروبية). ويزيد السببان من حدة بعضهما البعض.

في الخمسينيات، كان احتياطي المياه في المنطقة لا يزال وافراً. آنذاك، كانت نسبة هطول الأمطار تتعدى إحتياجات السكان. وكان فائض المياه يتدفق من الأبار إلى الحدود الإسرائيلية. ووفق ميكوروت، شركة المياه الإسرائيلية، تراجع معدل استهلاك المياه للأسرة الواحدة بأكثر من 9% في عام 2009. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى جهود التشجيع على توفير الموارد المائية والحفاظ عليها. وفي تموز/يوليو 2009، قام الكنيست الإسرائيلي (البرلمان الإسرائيلي) بفرض "ضريبة الجفاف" مستهدفاً عبرها الإستهلاك.

وفي عام 1964، قامت إسرائيل ببناء الأنابيب التي تمدّها بـ 500 مليون متر مكعب من المياه الآتية من بحيرة طبرية، من دون ترخيص سوريا والأردن. ويعتبر خط الأنابيب هذا أهم مصدر لتزويد إسرائيل بالمياه ويروي إجمالي المساحات المزروعة وصولاً إلى الحدود المصرية تقريباً. وهو يغذي أنابيب المياه من تل أبيب إلى القدس، وكذلك المستوطنات الواقعة على ضفاف نهر الأردن. ويُستعمل ثلثا المياه المستهلكة في إسرائيل لري محاصيل البرتقال والبندورة، التي لا تتجاوز الـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتستهلك إسرائيل والأردن 75% من مياه تهر الأردن للزراعة مع أن الزراعة لا تشكل أكثر من 8% من الناتج المحلي الإجمالي في الدولتين. ويشير تقرير للبنك الدولي أن الزراعات المروية في الضفة الغربية تشكل قطاعاً إقتصادياً مهماً إذ تستهلك تقريباً ثلثي الموارد المائية الفلسطينية وتساهم بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي⁷.

⁵ في الخمسينيات، تم تجفيف بحيرة حولا والمستنقعات المحيطة بها كمحاولة لتغيير البيئة وتكييفها مع الإحتياجات الزراعية. مع أنها اعتبرت في البداية من أكبر الإنجازات الوطنية لإسرائيل، تبين مع الوقت أن منافع تحويل "الأراضي القفار" في بحيرة حولا ومستنقعاتها هي منافع محدودة. وفي السنوات القليلة الماضية، بعد تقريبا خمسين عاما من المحاولات الفاشلة لاستخدام موارد الوادي المجفف، إعترفت أخيراً الحكومة الإسرائيلية أن التنمية الناجحة لا تستمر إلا إذا كان هناك من تسوية متوازنة بين الطبيعة والتنمية. لذا أعيد مؤخراً تدفق المياه إلى قسم صغير من البحيرة ومنطقة المستنقعات التابعة لها للحوول دون مزيد من تدهور التربة ولإعادة إحياء منظومة إيكولوجية انقرضت مع الوقت. معلومات مستقاة من: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/ISource/Society & Culture/geo/Hula.html>

⁶ يشتمل أيضا على جزء من الأراضي الفلسطينية حيث تقع المستوطنات الفلسطينية.

⁷ مذكرة البنك الدولي، تقرير للقيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني، نيسان/أبريل 2009، متوافر على الموقع التالي:

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionReport18Apr2009.pdf>

يبقى استملاك نهر الأردن، بصفاهه ومنابعه، عاملاً أساسياً للنزاعات السياسية الحالية بين الدول المعنية.

وفي هذا الوقت، بلغ معدل تلوث مياه الشرب درجات خطيرة، كما ورد على سبيل المثال ما سبق ذكره من تركيزات عالية لبكتريا الإمعاء إذ في الضفة الغربية، يتخاض الإسرائيليون والفلسطينيون من نفاياتهم عبر طمرها في تجويفات صخرية قديمة وعلى حواف الأودية، فتتسرب منها إلى مياه الشرب.

وحيال هذه الخلفية، يكتسب الإستخدام المتعدد للمياه أهمية بالغة. ففي إسرائيل، 70% من مياه الصرف في المدن تُعاد معالجتها واستعمالها (النسبة هي 60% في الأردن). ويزداد الوضع سوءاً في أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية. يتصل ربع السكان فقط بشبكة مياه الصرف المركزية وتتم معالجة أقل من 5% من مياه الصرف في المدن في مصانع تعمل بشكل يتجاوز قدراتها بكثير⁸. ووفق تقرير البنك الدولي، يتسرب حوالي 25 مليون متر مكعب من مياه الصرف غير المعالجة إلى إسرائيل بحكم الجاذبية، إذ أن هذه المجاري تصب سنوياً في البيئة من أكثر من 350 قرية فلسطينية ومستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية. إضافة إلى خطر الأمراض المعدية، غالباً ما تعبر المجاري القرى من دون معالجة، فهي تلوث الوديان ويمكن أن تشكل تهديداً خطيراً على المياه الجوفية⁹.

2- على الصعيد الإسرائيلي الفلسطيني:

في الفترة الممتدة من حرب الأيام الستة في عام 1967 ووصولاً إلى إتفاق أوسلو في عام 1993، كان محظوراً التنقيب عن آبار جديدة في المنطقة. ومنذ أن سيطرت إسرائيل على إمدادات المياه، لم يبق إلا 328¹⁰ بئراً من أصل 774 في المنطقة من دون تنقيب.

بدأت عملية أوسلو في عام 1993 وأدت إلى تحسينات تدريجية لوضع المياه لدى الفلسطينيين.

وكان إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الموقتة في عام 1993 قد تضمن إشارة عامة وخاصة لمسألة المياه. اتفق على أن التعاون سيكون قائماً في موضوع المياه وأن المقترحات ستقدم من أجل القيام بدراسات وبرامج عن حقوق الطرفين في المياه.

وفي أيلول/سبتمبر 1995، اشتمل الإتفاق الموقت الإسرائيلي الفلسطيني (المعروف بإتفاق أوسلو الثاني) على قسم مطول حول مسألة مياه الشرب ومياه الصرف. ونص الإتفاق على اعتراف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية وأنها ستناقش وتُحل في إطار إتفاق الوضع النهائي. فضلاً عن ذلك، حُدد على أن الفلسطينيين سيحصلون على كميات محددة من المياه بناء على استخدامهم الحالي. كما اعترف الطرفان بوجود نقص في المياه وبالتالي الحاجة إلى تطوير وإيجاد مصادر مياه إضافية، بشكل أساسي من الخزان الجوفي الشرقي ولكن أيضاً من إعادة تدوير مياه الصرف وتحلية المياه. واتفق أيضاً على أن الطرفين يمتنعان عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى تلوث البيئة وأن المجاري يجب أن تتم معالجتها بشكل سليم.

وبالرغم من اتفاق أوسلو الثاني، لم تتغير الأوضاع كثيراً. لا يزال الفلسطينيون في الضفة الغربية محرومين من المياه. في حين أن إسرائيل تعتمد منهجياً إلى الإفراط في استغلال موارد المياه في المنطقة، يعول المزارعون الفلسطينيون حصرياً على المياه السطحية المجمعة من هطول الأمطار. وبشكل عملي، لا يزال السكان الفلسطينيون يعانون من نقص في المياه. ويُعزى هذا النقص إلى قصور في الوصول إلى مصادر المياه والإفراط في استخراج المياه وتغير المناخ. ووفق دراسة وضعها بيت سالم (وهو مركز معلومات إسرائيلي حول حقوق الإنسان)، 60 لتراً فقط من مياه الشرب متوافرة يومياً للفلسطينيين في الضفة الغربية، و فقط 30 لتراً من الأمطار في الشمال.

⁸ رشيد السعد: إدارة مياه الصرف في المجتمعات المحلية الصغيرة في فلسطين، 2000، عمان، نُشر في 2008.

⁹ جاد إسحق: نزاعات المياه في الشرق الأوسط، 1998، برلين.

¹⁰ هارترت الصادرة بتاريخ 20 آب/أغسطس 2010 وهو عدد يتطرق إلى المسألة بشكل عام:

<http://haaretz.com/hasen/spages/1107419.html>

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تختلف بشكل جذري: ففي حين أن سلطة المياه الإسرائيلية تزعم¹¹ أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يستهلكون 100 متر مكعب من المياه العذبة للفرد الواحد سنوياً، أي 274 لتراً يومياً، وأن الإسرائيليين يستهلكون 170 متر مكعب، أي 466 لتراً، يزعم تقرير للبنك الدولي¹² أن 75 متراً مكعباً فقط متوافرة للفلسطينيين فيما 240 متراً مكعباً متوافراً للإسرائيليين للفرد الواحد سنوياً (مما يوازي 205 لتر يومياً و657 لتراً يومياً). إلا أنه بعد اقتطاع حصة الإستهلاك الصناعي وفقدان المياه، يفترض التقرير أن 50 لتراً فقط لليوم الواحد تبقى للإستهلاك المنزلي. وتدعي وحدة دعم المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن إسرائيل تستهلك ما يوازي أربعة أضعاف الإستهلاك اليومي للفرد الواحد (280 لتراً مقابل 60 لتراً). لذا قد يكون من المفيد أن يقوم الطرفان بجمع البيانات وتقويمها إذ يمكن أن تشكل أساساً للمفاوضات المقبلة.

ولقد أثر تغيّر المناخ العلمي على المنطقة وتراجع بشكل مهم منسوب المياه في الخزانات الجوفية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت الأمطار تغذيها بشكل موسمي. وهكذا تأثرت كافة الموارد المائية الإقليمية والمحلية. كما سجلت الأمطار في السنين الخمس الأخيرة تراجعاً في كميات هطولها.

من وجهة نظر سلطة المياه الإسرائيلية، تمت الإحاطة بالمسألة في اتفاق المياه. إذ أن لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية JWC مكلفة بإدارة اتفاق المياه. والتقت اللجنة حوالي 60 مرة في الإثني عشر عاماً الماضية، واستمرت في لقاءاتها بالرغم من الإنتفاضة الثانية. وحُصّن من إجمالي تقديرات المياه الممكنة 483 مليون متر مكعب لإسرائيل (71%) و118 للسلطة الفلسطينية. إضافة إلى 118 مليون متر مكعب، تم توفير كمية إضافية من 23.6 مليون متر مكعب للإستهلاك المحلي في الضفة الغربية: 20.5 مليون متر مكعب منها آتية من آبار إضافية و3.1 مليون متر مكعب زودتها شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت.

وميكوروت شركة المياه الإسرائيلية مسؤولة عن توزيع المياه. وصارت ميكوروت بمثابة أهم موزّع بديل للمياه بسبب الإخفاق في إيجاد مصادر مياه جديدة والنقص في منسوب المياه في الضفة الغربية. مما ولد بدوره ارتهاناً لموارد المياه غير الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. في الواقع، توّقت هذه الشركة المحتكرة لخمسين ألف نسمة في قريتي بيدو وكاتانا في الضفة الغربية نصف كمية المياه التي يحتاجون إليها¹³. ويرى الفلسطينيون أنفسهم مرغمين على اشتراء ما تبقى من الموردين في القطاع الخاص. وخلال أشهر الصيف الحارة، يمكن مشاهدة حرب حقيقية حول المياه بين بيدو وكاتانا. إضافة إلى ذلك، تكلف المياه العذبة عند اشترائها من القطاع الخاص ستة أضعاف الكلفة التي تفرضا ميكوروت. فيضطر سكان بيدو وكاتانا على توفير كل قطرة مياه.

وأظهرت الدراسات التي أجراها معهد القدس للبحوث التطبيقية ARIJ في عام 2007 أن إسرائيل تسيطر على 80% من كمية المياه التي يُفترض أن تكون خاضعة لإدارة سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. مما يعني أن إسرائيل تسيطر على 453 مليون متر مكعب من المياه الفلسطينية. وفي خرق فاضح للقانون الدولي، يمنع نظام الإحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن، مما يقلص بشكل كبير أمام الفلسطينيين توافر كميات مياه الشرب والمياه المخصصة للإستعمال الزراعي. وتمنع سلطة الإحتلال حفر آبار جديدة أو التعمق في حفر الآبار الموجودة كبديل عن المياه الجوفية التي تجفّ شيئاً فشيئاً. وتخصّص الآبار العميقة والآبار الجديدة للمستوطنات الإسرائيلية التي هي أيضاً من الأسباب التي أدت إلى تراجع كميات المياه المتوافرة للفلسطينيين.

ويقوم عدد من الأسر الفلسطينية الفقيرة بحفر آبار مياه جديدة "غير مرخصة"، وتشير السلطات الإسرائيلية إلى ما يناهز الـ 250 بئراً "غير مشروعة" ومياهها غير عذبة وتؤدي إلى تقشّي الأمراض المعدية. منذ إتفاق أوسلو الثاني، حصل الفلسطينيون على رخصة لحفر 17 بئراً لاستخراج 16.7 مليون متر مكعب وقدموا طلباً جديداً للحصول على رخصة بـ 82

¹¹ "مسألة المياه بين إسرائيل والفلسطينيين":

<http://www.water.gov.il/NR/rndonlyres/A111EFEF-3857-41F0-B598-4F8119AE9170/0/WaterIssuesBetweenIsraelandthePalestinians.pdf>

¹² مذكرة عن البنك الدولي، تقدير للقيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني، نيسان/أبريل 2009، متوافر على الموقع التالي:

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionReport18Apr2009.pdf>

¹³ انظر المقالة في الصحيفة الألمانية سود دويتشي تسايتونج Süddeutsche Zeitung بتاريخ 2 تموز/يوليو 2008:

<http://www.sueddeutsche.de/politik/274/445011/text/>

بئر إضافية لاستخراج 31.5 مليون متر مكعب. وبدأ العمل على الـ 17 بئر منذ 1996 إلا أن ثلاثة منها فقط تم تطويرها. وحسب سلطة المياه الفلسطينية PWA، فإن قاعدة البيانات حول الآبار المتبقية في الضفة الغربية لم تعمل أبدا نظرا للنقص في الأموال الضرورية لإنشاء المعدات الكهروميكانيكية والنقص في الوصلات بالشبكة. وتشير سلطة المياه الإسرائيلية إلى أن رخص الآبار للفلسطينيين قد صدرت وهي من أجل استخراج 50 مليون متر مكعب من 59 بئرا، مما يتجاوز بكثير الرقم 19.1 مليون متر مكعب المحدد في المادة 40. أما سلطة المياه الفلسطينية فتقول إن رقم الـ 50 مليون متر مكعب تقدير مبالغ فيه إذ الضخ الحالي هو 19.7 مليون متر مكعب من 59 بئرا هي بحاجة إلى إعادة استبدال ومراقبة وحفر آبار جديدة.

لقد أدى تدني توافر المياه مع كلفتها العالية إلى وضع استراتيجيات للتكيف، خاصة في الجزء الشمالي من الضفة الغربية وهو الجزء الأقل اتصالا بشبكة المياه وحيث لم ترخص سلطة المياه الإسرائيلية لحفر مزيد من الآبار. وتؤمن المياه عادة من صهاريج المياه ومنايع غير عميقة عن سطح الأراضي الزراعية مما يؤثر على نوعية مياه الشرب. ويقدر بسام صوالحي من سلطة المياه الفلسطينية أن هذا العام سيشهد نقصا للمياه في المناطق الفلسطينية يصل إلى 70 مليون متر مكعب. ويفسر الخبير الفلسطيني أن كمية المياه التي على إسرائيل أن تزود الفلسطينيين بها قد حُددت أصلا في عام 1994 في إطار إتفاقات أوسلو. ويضيف "منذ تلك الفترة وبقيت هذه الكمية من دون تعديل بالرغم من ارتفاع عدد السكان بمئات الآلاف".

يلجأ الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى مياه الأمطار المتجمعة في الكهوف والشقوق الصخرية وتشكل هذه الخزانات تحت سطح الأرض المصدر الطبيعي الوحيد للفلسطينيين وتخبي أسباب محتملة لاندلاع النزاعات. وغداة النمو الديموغرافي إثر إنشاء دولة إسرائيل، بدأ الإسرائيليون باستخراج المياه الجوفية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات سحب المياه الجوفية لتصل إلى 300 مليون متر مكعب وهي تمثل أقصى ما يمكن سحبه من خزان المياه الجوفية في المنطقة.

لقد حذرت منظمة الصحة العالمية حتى قبل بدء صيف 2009 من العواقب الناجمة عن القصور في إمداد الفلسطينيين بمياه الشرب النقية وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض نتيجة لتلوث المياه.

وبموجب إتفاق أوسلو الثاني في عام 1995، مُنح حوالي 1.5 مليون فلسطيني كمية سنوية من مياه الشرب قُدرت بالكاد بـ 118 مليون متر مكعب (75 متر مكعب للفرد الواحد)، في حين أن كلاً من الـ 280 ألف مستوطن إسرائيلي (المقيمين في مستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية) حصل على 264 متر مكعب. ووفق منظمة الصحة العالمية، يقدر الحد الأدنى لحاجة الفرد الواحد من المياه العذبة بـ 100 متر مكعب في السنة. منذ عام 1995، ازداد عدد السكان الفلسطينيين ليصل إلى 2.2 مليون نسمة في الضفة الغربية إلا أنه هنا أيضاً تشير السلطات الإسرائيلية إلى 1.8 مليون فقط، مما يشكل مرة أخرى تبايناً في الأرقام.

بالرغم من وصف المشكلة، لقد حسن إتفاق أوسلو بشكل طفيف وضع المياه في الضفة الغربية إلا أن إسرائيل لا تزال تسيطر على 80% من مصادر المياه. ورسخ إتفاق أوسلو توزيعاً موقفاً غير عادل لاحتياطي المياه في الضفة الغربية إلا أنه لن يجد حلاً للمشكلة قبل إتفاق الوضع النهائي.

وإزداد هذا التفاوت حدة مع بناء الجدار العازل/الأسور. رسمياً، لا يحترم هذا الجدار العازل/الأسور الحدود المعترف بها دولياً بين إسرائيل وفلسطين¹⁴. في الواقع، هذا "الأسور" هو عبارة عن حاجز وقائي معقد، يصل عرضه في بعض الأماكن إلى 100 متر، مؤلف من خنادق وأسلاك شائكة وأسوار كهربائية وأبراج مراقبة على الأراضي الفلسطينية. وفي بعض النقاط، يأخذ الأسور حوالي 10 كلم من الأراضي الفلسطينية لكي يجد المستوطنون الإسرائيليون أنفسهم على الجهة الإسرائيلية من الحدود. بالنسبة لكثير من المجموعات الفلسطينية، تعني هذه الإعتباطية فصلاً عن منابعهم وأراضيهم إذ صارت فجأة واقعة على الجهة الأخرى من الجدار وهم بحاجة إلى إذن مرور من الإدارة المدنية، هذه هي مثلاً الحال بالنسبة لمنطقة جايوس حيث 24% فقط من المزارعين المخولين الحصول على إذن أعطوا إذناً للمرور¹⁵. وتزعم إسرائيل أن الجدار قد شُيّد لمنع الإنتحاريين من الوصول إلى السكان الإسرائيليين المحليين. هذا ربما صحيح ولكن في ما يتعلق بوضع المياه، يشكل الجدار إزعاجاً كبيراً. كما أن الأسور بحد ذاته، مع الأراضي المغلقة والقيود المفروضة على حركة الإنسان قد ترك أثراً سلبياً ضخماً على الزراعة

¹⁴ حدود دولة إسرائيل المعترف بها قبل حرب 1967 (خط الهدنة). أدت حرب 1967 إلى احتلال الأراضي الفلسطينية (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة)، أنظر الخارطة في الملحق الأول وهي من المرجع التالي:

<http://unispal.un.org/unispal.nsf/b987b5db9bee37bf85256d0a00549525/b08a2e4d1fde5cec85256b98006e752f?OpenDocument>

¹⁵ أنظر تقرير البنك الدولي، الحاشية (5) منه، ص. 25.

الفلسطينية. ويعزل الجدار فلسطينيين كثر عن مصادر مياههم الوفيرة. لم يعد بإمكان السكان الوصول إلى 29 بئراً و32 منبعاً، مما يعزل عدداً مهماً من الشعب الفلسطيني عن إمدادات المياه.

كما أن الجدار وحده يسبب بفقدان الفلسطينيين سنوياً لـ 5 ملايين متر مكعب من المياه. ونجم عنه أن 13% من فلسطينيي الضفة الغربية محرومون تماماً من مياه الشرب. وفي تقرير صادر عن سلطة المياه الإسرائيلية¹⁶، تصرّ إسرائيل على أنها أكثر من وفّت بكافة التزاماتها وفق إتفاق أوسلو الثاني، وأنه ما من تقدّم مهم أحرز في مجال بناء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي أو إعادة استخدام النفايات السائلة في الزراعة وأن السلطة الفلسطينية لم تأخذ موارد المياه الإضافية التي كانت إسرائيل قد قدّمتها من محطاتها لتحلية المياه. إلا أن وحدة دعم المفاوضات الفلسطينية NSU تصرّ على أن المياه التي قدّمت من محطة التحلية في حاديرا ما كانت خياراً محبباً من الناحيتين الفنية والاقتصادية. وأن بناء محطات إضافية لمياه الصرف الصحي غالباً ما تواجه عقبات إدارية، كما هي الحال بالنسبة للمنطقة جيم حيث لا تكفي موافقة لجنة المياه المشتركة بل على الإدارة المدنية في إسرائيل أن تعطي موافقتها أيضاً.

● مستقبل المنظومة الإيكولوجية في الشرق الأوسط

يواجه نهر الأردن وحوض البحر الميت أزمة إيكولوجية. وتدرك كافة الجهات المعنية الحاجة إلى خفض استهلاك المياه. فالحكومة الإسرائيلية تخطط لتقليص حجم المياه العذبة المستخدمة في الزراعة من 50% في الوقت الحالي إلى 25%. وحالياً تُروى المحاصيل بالمياه المعالجة عبر وسيلة الري بالتنقيط، وهي الوسيلة الأكثر توفيراً للمياه في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تُستعمل شواطئ البحر الأبيض المتوسط لبناء محطات تحلية المياه. ففي أشكلون، بُنيت أضخم وأحدث محطة لتحلية المياه. وهي تغطي حالياً 6% من احتياجات إسرائيل، وتضخ يومياً 370 ألف متر مكعب في شبكة المياه الإسرائيلية، لكن من سيئات هذا الأسلوب هو أنه يستهلك الطاقة بشكل مكثف. لذا صار من الضروري تطوير الطاقة المائية الشمسية ومحطات توليد الطاقة في كافة دول الشرق الأوسط، وهذا في نهاية المطاف من أهداف اللجنة الخاصة للطاقة والبيئة والمياه.

يرجع الفضل في حل مشكلة المياه في نهر الأردن لأكثر المشروعات طموحاً ويعود إلى فكرة لثيودور هرتزل طرحها في روايته الخيالية "الأرض القديمة الجديدة" وتتمثل في شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والميت لإعادة التأهيل الطبيعي للقسم السفلي من وادي الأردن ولضمان مستقبل مستدام بينيا واقتصادياً وسياحياً لمصلحة المنطقة ولمصلحة 300 ألف نسمة تعيش فيها. وقامت الأردن بوضع المشروع بالتعاون مع إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وهو لا يقتصر على إمداد البحر الميت المهدد بالجفاف التدريجي بالمياه وإمداد المنطقة برمتها فحسب، بل على إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة المائية وأخرى لتحلية مياه البحر¹⁷.

ويعرّف منتقدو المشروع على المخاطر المترتبة عن اختلاط مياه البحر الأحمر الغنية بالكبريت مع مياه البحر الميت الغنية بالكالسيوم، مما قد يؤدي إلى تكوّن كميات ضخمة من الجبس.

واليوم يبرز توافق عام في أوساط خبراء المنظومة الإيكولوجية في إسرائيل على أن الفلسطينيين يحتاجون إلى مزيد من المياه، وأنه على إسرائيل أن تتخلى عن جزء من المياه التي تستهلكها حالياً لمصلحة الفلسطينيين. وكما قال الرئيس التشيكي السابق فاتسلاف هافل إنه على كل من يتعاطى بجديّة ومسؤولية مع مشكلة نقص المياه في وادي الأردن أن يصل إلى الخلاصة التالية وهي "أن تكاليف التفاوض عن العمل أو الإدعاء بالعمل ستكون باهظة الكلفة على كافة دول الشرق الأوسط".

¹⁶ أنظر الحاشية (4) من "مسألة المياه بين إسرائيل والفلسطينيين"

¹⁷ في الواقع، لقد قام البنك الدولي بدراسة مشروع مد قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر تحت عنوان: برنامج دراسة تحويل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت. وأجريت الدراسة على سنتين وسلّم التقرير إلى شركاء/جهات مستفيدة في الشرق الأوسط كي يُستخدم على طاولة المفاوضات في المستقبل. يمكن الحصول على تفاصيل المشروع من العنوان التالي:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTREDEADSEA/0,,menuPK:5174623~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:5174617.00.html>

وأضاف قائلاً إنه "لا يمكن أن تتحوّل السياسة المائية في المستقبل إلى مجرد استمرار للسياسات اليوم، بل أن تكون فرصة جديدة". وليس سكان فلسطين وإسرائيل وحدهم من يحتاج إلى المياه كمصدر للحياة بل غيرهم من شعوب المنطقة. واستطرد قائلاً "الوسيلة الوحيدة للتقدم نحو الأمام هي التعاون لحماية المياه".

بإيجاز، إن قضية توزيع الأراضي والمياه ليست فقط مركزية كمورد رزق لسكان المنطقة، بل من أحد أسباب استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. و على الأرجح، قد يجعل استمرار السياسات الحالية مشكلة المياه مصدر نزاع بين الأطراف في السنين المقبلة.

بغض النظر عن هذه الأمور، ليست مسألة توزيع المياه حاجزاً أمام السلام لا يمكن تجاوزه. وبغية حل مشكلة المياه عبر التعاون، من الضروري تنفيذ خطط لإدارة مشتركة، وصنع القرار على أساس المساواة مع إدارة مشتركة لهذه الموارد.

وأخيراً، يتسم حوض البحر الميت ومناظره الخلابة بجبال عالية ووديان عميقة وواحات خضراء، مما يشكل نقيضاً للمحيط الصحراوي حوله. فهو مهد ثقافة الإنسانية جمعاء مع مواقع ذات قيمة عالية تجمع الأديان السماوية الثلاث وهي اليهودية والمسيحية والإسلام مثل جبل نيبو وكهوف قمران ومكان عمادة يسوع المسيح وقلعة كرك الإسلامية.

وهذه المنطقة الفريدة من نوعها في العالم جديرة بالحماية كتراث طبيعي وثقافي عالمي، بغض النظر عن دينامية الواقع الإقليمي. على الأسرة الدولية أن تدعم عملية التعاون بين هذه الدول الثلاث، الأردن وإسرائيل والفلسطينيين، وذلك على قدم مساواة من أجل إنقاذ حوض البحر الميت ووادي الأردن. ومع خلفية تغيّر المناخ العالمي، يجب ضمان حق كل فرد في المياه في حياته اليومية وفي تنمية المنطقة.

